أخبار الخليج

العدد (17586) - السنة الحادية والخمسون - الأحد 30 ذو القعدة 1447هـ - 17 مايو 2026م

www.akhbar-alkhaleej.com

مجلس المناقصات والمزايدات يصدر تقريره السنوي لعام 2025

ترسية مشتريات حكومية بقيمة 1.69 مليار دينار ونمو عدد الموردين والمقاولين بنسبة 11%

أصدر مجلس المناقصات والمزايدات تقريره السنوي لعام 2025م، مستعرضًا أبرز مؤشرات الأداء والنتائج المحققة، التي تعكس التطور المستمر في منظومة المشتريات الحكومية، ونجاح الجهود المؤسسية في تعزيز كفاءتها وفعاليتها.

وبلغت قيمة المشتريات الحكومية التي تمت ترسيتها خلال العام 1.69 مليار دينار بحريني، بما مكّن الجهات المتصرفة من تنفيذ مشاريعها التطويرية والتشغيلية وفق الخطط الموضوعة وأسهم في استدامة الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين والمقيمين.

وفي إطار تعزيز التنافسية وتوسيع قاعدة المشاركة، طرح المجلس خلال عام 2025م عدد 790 مناقصة ومزايدة، فيما بلغ عدد العطاءات المقدمة 4,258 عطاءً من الموردين والمقاولين، الأمر الذي يعكس ارتفاع مستوى الإقبال على المشاريع الحكومية، وتنامي ثقة القطاع الخاص في بيئة المشتريات الحكومية في مملكة البحرين.

كما شهدت قاعدة الموردين والمقاولين المسجلين في نظام المناقصات الإلكتروني نموًا ملحوظًا بنسبة 11%، ليصل عددهم إلى 13,952 موردًا ومقاولًا، إلى جانب ارتفاع نسبة المشاركة في المشتريات الحكومية بنسبة 4.6% مقارنة بالفترة السابقة، بما يؤكد فاعلية الإجراءات المتبعة وشفافيتها.

وفي إطار التحول الرقمي، واصل المجلس تطوير أنظمته الإلكترونية، حيث تم تحديث نظام الإشعارات من خلال توسيع نطاق التصنيفات القطاعية ليشمل 16 قطاعًا بدلًا من 3 قطاعات سابقًا، ما أسهم في تحسين دقة استهداف الموردين والمقاولين. كما تم إرسال أكثر من 575 ألف إشعار إلكتروني خلال العام، دعمًا لمبادئ الشفافية وتعزيزًا للتواصل الفعّال.

وعلى صعيد بناء القدرات، نفذ المجلس عددًا من الورش والدورات التدريبية المتخصصة، بهدف تمكين الكوادر الوطنية في الجهات المتصرفة، ورفع كفاءتها في إدارة عمليات المشتريات الحكومية وفق الأطر التنظيمية وأفضل الممارسات المعتمدة.

وفي إنجاز دولي يعكس تميز تجربة مملكة البحرين في مجال المشتريات الحكومية، حصل المجلس على جائزة «فريق المشتريات لعام 2025م» ضمن جوائز منتدى مستقبل المشتريات وسلسلة التوريد، الذي ينظمه معهد (CIPS) العالمي، وذلك تقديرًا لمشروع «نظام الجودة وتوثيق الإجراءات والعمليات»، ودوره في تعزيز كفاءة الإجراءات وتطبيق أفضل الممارسات.

وأكد مجلس المناقصات والمزايدات في ختام تقريره استمراره في تطوير منظومة المشتريات الحكومية وتعزيز كفاءة وفعالية الإجراءات، بما يدعم التنافسية، ويرسخ مبادئ الشفافية، ويسهم في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد ودعم مسارات التنمية الاقتصادية.

استراتيجيات متقدمة لإعادة هيكلة قطاع الطاقة وتعزيز استدامة الصناعات الكبرى

بقلم: رجل الأعمال المهندس
إسماعيل الصراف

في ظل التقلبات العالمية التي يشهدها قطاع الطاقة، تبرز الحاجة إلى تبنّي استراتيجيات متقدمة لا تقتصر على إنعاش الإنتاج، بل تمتد نحو إعادة هيكلة شاملة تعزز الاستدامة وترفع كفاءة الصناعات الكبرى المرتبطة بهذا القطاع الحيوي. فاقتصادات اليوم لم تعد تقاس فقط بحجم الإنتاج، بل بقدرتها على الاستمرار والتكيف مع الأزمات.

وتبدأ هذه العملية من إعادة الهيكلة الإدارية للمؤسسات العاملة في قطاع الطاقة، بما يضمن تحسين الكفاءة التشغيلية والاستفادة من الخبرات المتراكمة، خاصة من خلال دمج الكفاءات ذات الخبرة الطويلة في برامج التدريب والتأهيل، بما يسهم في نقل المعرفة وتعزيز القدرات المؤسسية.

كما يشكل التأمين الشامل للمنشآت النفطية والصناعات الكبرى ضد مختلف المخاطر، بما في ذلك الكوارث الطبيعية والأزمات الجيوسياسية، ركيزة أساسية لضمان الاستقرار المالي والتشغيلي. فإدارة المخاطر لم تعد خياراً، بل ضرورة استراتيجية في بيئة عالمية غير مستقرة.

وفي هذا السياق، تبرز أهمية حماية الأصول الحيوية من خلال تأمين الأجهزة والأنظمة الحساسة داخل مواقع محصنة، تضمن استمرارية العمليات في مختلف الظروف، وتحد من المخاطر التشغيلية التي قد تؤثر في الإنتاج أو سلاسل التوريد.

كما أن وجود خطط واضحة ومكتوبة لإدارة الطوارئ، يتم اختبارها وتحديثها بشكل دوري، يسهم في تعزيز الجاهزية المؤسسية، خاصة عند دعمها بفرق متخصصة ومدرّبة قادرة على الاستجابة السريعة والفعالة في الحالات الاستثنائية.

ومن الجوانب التقنية المهمة، الاستثمار في أنظمة الإخماد التلقائي للحرائق والتقنيات الذكية التي تقلل من الاعتماد على التدخل البشري في حالات الطوارئ، بما يحافظ على الأرواح والمكتسبات الصناعية.

كما تكتسب استراتيجيات التصدير أهمية متزايدة، حيث يتطلب الأمر تنويع مسارات التصدير عبر الممرات البرية والبحرية، وتحديث العقود التجارية بما يضمن استمرارية التدفقات التجارية حتى في ظل الأزمات، ويعزز من موثوقية الإمدادات في الأسواق العالمية.

ولا يقل أهمية عن ذلك التحديث الدوري لخطط الطوارئ، بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية والمعرفة التشغيلية المتقدمة، لضمان جاهزية المنشآت لمواجهة مختلف السيناريوهات المحتملة.

وفي المحصلة، فإن إعادة هيكلة قطاع الطاقة لا تعني فقط تحسين الأداء الحالي، بل بناء منظومة أكثر مرونة واستدامة، قادرة على حماية الأصول، وضمان استمرارية الإنتاج، وتعزيز مكانة الصناعات الكبرى في الاقتصاد العالمي.

ماجستير تنفيذي بالإدارة من المملكة المتحدة (EMBA)
عضو بمعهد المهندسين والتكنولوجيا البريطانية العالمية (MIET)

خلال زيارتها معرض مواهب مركزي عالية «للتدخل المبكر» و«التأهيل»

وزيرة السياحة: الاستثمار بالمواهب في مختلف فئات المجتمع مرتكز أساسي لتطوير القطاع السياحي

أكدت فاطمة بنت جعفر الصيرفي وزيرة السياحة، أن القطاع السياحي في مملكة البحرين يولي اهتمامًا متزايدًا باحتضان المواهب والإبداعات المجتمعية، وتحويلها إلى فرص عملية ضمن بيئة العمل السياحي، بما يعكس دوره في دعم المبادرات المجتمعية وتعزيز مسارات التنمية.

جاء ذلك خلال زيارتها مركز عالية للتدخل المبكر ومركز عالية للتأهيل، حيث اطلعت على معرض فني لمواهب أبناء التوحد، إلى جانب التعرف على البرامج التدريبية المرتبطة بتأهيل المشاركين للانخراط في مختلف المجالات، حيث نفذ المركز برنامجًا تدريبيًا بالتعاون مع فندق لو ميريديان البحرين سيتي سنتر، امتد ستة أشهر، وأسفر عن التحاق عدد من المشاركين في سوق العمل، إلى جانب عرض لوحات المعرض الفني داخل المرافق الفندقية بالتعاون مع فندق داون تاون روتانا.

وأشادت وزيرة السياحة بهذه المبادرات التي تعكس تكامل الأدوار بين الجهات المعنية والقطاع السياحي، مؤكدةً أن الاستثمار في العنصر البشري وتمكين مختلف فئات المجتمع يمثل أحد المرتكزات الأساسية لتطوير القطاع السياحي، وأن توظيف طاقات الطلبة في القطاع يمثل مبادرة نوعية تعكس قدرته على احتضان الإبداع وتحويله إلى عنصر جمالي يعزز تجربة الزائر ويمنحها بُعدًا حضاريًا يعكس الهوية الثقافية لمملكة البحرين كوجهة سياحية داعمة للمبادرات المجتمعية.

من جانبها، أكدت الدكتورة الشيخة رانية بنت علي آل خليفة رئيسة مركز عالية للتدخل المبكر ومركز عالية للتأهيل، أن زيارة وزيرة السياحة تمثل رسالة دعم مهمة للأبناء ذوي التوحد، وتعكس اهتمامًا حقيقيًا بتمكينهم وإبراز قدراتهم في المجالات الفنية والمهنية، مشيرةً إلى أن الشراكة مع القطاع السياحي تمثل مسارًا واعدًا لتحويل التدريب والإبداع إلى فرص عملية مستدامة، وأن تجربة التعاون مع فندق لو ميريديان البحرين سيتي سنتر قدمت نموذجًا ناجحًا في التدريب والتأهيل، وأسهمت في اكتساب المهارات وتحقيق فرص توظيف فعلية لبعض المشاركين.

كما لفتت إلى أنه يتم العمل على إطلاق مبادرة بالتعاون مع داون تاون روتانا لتنفيذ ورش فنية وإبداعية، بما يسهم في توظيف هذه الأعمال داخل المرافق السياحية وتعزيز مفهوم الدمج والتمكين.

بدوره، أكد نيكولاس جارادير المدير العام لفندق داون تاون روتانا، أن الشراكة مع مركز عالية للتدخل المبكر تمثل نموذجًا للتعاون المستدام بين القطاع السياحي والمؤسسات المجتمعية، مشيرًا إلى احتضان منتسبي المركز ضمن برنامج تدريبي مكثف أسهم في تأهيلهم وإبراز قدراتهم.

وأوضح أن التعاون مستمر ويتجدد عبر مبادرات متنوعة، بما يعزز فرصهم المهنية، مؤكدًا التزام الفندق بدعم المسؤولية الاجتماعية وتمكين مختلف فئات المجتمع ودمجهم في سوق العمل.

انخفاض أسعار الذهب في الأسواق المحلية وسعر الجرام 48 دينارا و500 فلس

كتبت: نوال عباس

انخفض سعر المعدن الأصفر أمس السبت في الأسواق المحلية بسبب انخفاض الأسعار عالميا، ووصل سعر جرام الذهب عيار 21 إلى 48 دينارا و500 فلس، وعيار 22 إلى 50 دينارا و800 فلس، وعيار 24 إلى 55 دينارا و400 فلس، والأونصة إلى 4540 دولارا.

وأغلق سعر الذهب العالمي على انخفاض بنهاية تعاملات الجمعة الماضي ليهبط إلى أدنى مستوى له في أكثر من أسبوع، مع ارتفاع عوائد سندات الخزانة الأمريكية والدولار، في حين عززت المخاوف المتزايدة بشأن التضخم نتيجة الحرب الإيرانية التوقعات برفع أسعار الفائدة، وفقا لوكالة رويترز.

وعند الإغلاق، انخفض سعر الذهب في المعاملات الفورية بنسبة 2% إلى 4557.61 دولارا للأوقية (الأونصة)، بعد أن سجل أدنى مستوى له منذ 4 مايو في وقت سابق من الجلسة.

وأغلقت العقود الأمريكية الآجلة لشهر يونيو على انخفاض بنسبة 2.7% مسجلة 4561.90 دولارا.

وانخفضت أسعار المعدن الأصفر بنسبة 2.5 خلال الأسبوع الماضي.

وقال إدوارد مير، المحلل في شركة ماركس: «شهدت أسعار المعادن النفيسة عمليات بيع مكثفة لعدة أسباب. فالدولار قوي للغاية اليوم. كما نشهد ارتفاعًا ليس فقط في أسعار عوائد السندات الأمريكية، بل في جميع عوائد السندات الدولية».

وارتفعت عوائد سندات الخزانة الأمريكية القياسية لأجل 10 سنوات إلى أعلى مستوى لها منذ عام تقريبًا، مما زاد من تكلفة الفرصة البديلة للذهب الذي لا يدرّ عائدًا. وكان الدولار على وشك تحقيق أعلى مكاسبه الأسبوعية في شهرين، مما جعل الذهب المسعّر بالدولار أكثر تكلفة للمشترين الأجانب.

وارتفعت أسعار النفط الخام بأكثر من 40% منذ بدء الحرب على إيران في 28 فبراير، ما أدى إلى ارتفاع التضخم عالميًا.

وتميل البنوك المركزية إلى رفع أسعار الفائدة خلال فترات التضخم، الأمر الذي يقلل بدوره من جاذبية الذهب الذي لا يدرّ عائدًا.

ووفقًا لأداة Fed-Watch التابعة لبورصة شيكاغو التجارية، فقد استبعد المتعاملون إلى حد كبير خفض أسعار الفائدة الأمريكية هذا العام، بينما ارتفعت التوقعات برفعها.

كما انخفض سعر الفضة الفوري بنسبة 7.7% إلى 77.07 دولارا للأونصة، وخسر البلاتين 3.6% ليصل إلى 1982.47 دولارا، وتراجع البلاديوم بنسبة 1.5% إلى 1415.09 دولارا.

القطاع الخاص البحريني أمام مرحلة تحمل فرصا نوعية للنمو والتطوير

○ خالد عبدالرحمن جمعة.

أكد نائب الأمين المالي بغرفة تجارة وصناعة البحرين خالد عبدالرحمن جمعة، أن القطاع الخاص البحريني يقف أمام مرحلة تحمل فرصاً نوعية للنمو والتطوير، في ظل ما تمتلكه مملكة البحرين من بنية تشريعية واقتصادية متقدمة ورؤية تنموية واضحة عززت مكانتها كمركز اقتصادي وتجاري جاذب في المنطقة.

وأشار إلى أن المتغيرات الاقتصادية العالمية المتسارعة تفرض أهمية مواصلة تطوير أدوات العمل ورفع كفاءة الأداء وتعزيز المرونة وسرعة الاستجابة، مؤكداً أن التنافسية الاقتصادية اليوم لم تعد تقاس بحجم السوق، وإنما بقدرة المؤسسات والقطاعات على التكيف والابتكار واستثمار الفرص بكفاءة أكبر.

وأوضح أن تطوير بيئة الأعمال أصبح منظومة متكاملة تشمل دعم الابتكار، والاستفادة من التحول الرقمي والتقنيات الحديثة، إلى جانب تعزيز الشراكة والتنسيق المستمر بين مختلف الجهات ذات العلاقة، بما يسهم في خلق بيئة أعمال أكثر كفاءة وجاذبية واستدامة.

وأضاف خالد جمعة أن مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة البحرين برئاسة نبيل خالد كانو يضع ضمن أولوياته تعزيز التواصل المباشر مع مختلف مكونات القطاع الخاص، والاستماع بصورة مستمرة إلى احتياجات أصحاب الأعمال وتحدياتهم، والعمل على تحويل الملاحظات والتحديات المطروحة إلى مبادرات ومقترحات عملية قابلة للتنفيذ بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

وأكد أن المجلس يتبنى نهجاً يقوم على تعزيز الحضور الميداني والتواصل المباشر مع القطاعات والأسواق المختلفة، بما يسهم في تكوين صورة أكثر دقة حول احتياجات القطاع الخاص وتحديد الأولويات الفعلية التي تتطلب المعالجة والتطوير، انطلاقاً من قناعة بأن بناء السياسات الأكثر فاعلية يبدأ من الواقع واحتياجات السوق.

وأشار إلى أن القطاع الخاص البحريني أثبت عبر مختلف المراحل قدرته على التكيف مع المتغيرات والتحديات، بفضل ما يمتلكه من خبرات وكفاءات وطنية وتجارب اقتصادية ناجحة، مؤكداً أن المرحلة المقبلة تتطلب التركيز على المبادرات والبرامج ذات الأثر العملي القادر على دعم بيئة الأعمال ورفع تنافسيتها، بما يعزز مكانة مملكة البحرين كمقصد جاذب للاستثمار والأعمال.

وأضاف أن الحفاظ على تنافسية البحرين الاقتصادية يتطلب عملاً مستمراً يقوم على الشراكة الفاعلة وسرعة الاستجابة للمتغيرات، بما يدعم الاقتصاد الوطني ويفتح آفاقاً أوسع للنمو والتطور.